الفصل الخامس والعشرون

الريـــــــــع

١ - معنى الريع

كلمة الريع هى ترجمة للكلمة الإنجليزية Rent وهى تعنى فى اللغة الإنجليزية الدارجة أى مبلغ يدفع بانتظام عن تأجير سلعة ما. بينما تعنى الكلمة فى المعنى الاقتصادى المبالغ التى تدفع لخدمات عوامل الإنتاج التى يكون عرضها عديم المرونة. وأهم عامل من عوامل الإنتاج تنطبق عليه هذه الصفة هى الأرض. ومن هنا تعلقت هذه الكلمة بعائد الأرض.

والريع بالمعنى العادى يمثل المدفوعات التى يتلقاها أصحابها نظير تأجيرها للغير كإيجار المنزل مثلاً. هذه المدفوعات تشمل جزءاً يمثل ريع الأرض المقام عليها المنزل، وجزءاً آخر يمثل مدفوعات من أشياء أخرى هى العائد على المبالغ التى استثمرت فى بناء المنزل. أى أن إيجار المنزل يمثل ريع الأرض وفائدة عن المبالغ المستثمرة.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للريع فى المعنى العادى، فإن الأمر يختلف بالنسبة للريع فى المعنى الاقتصادى، إذ أنه يأخذ فى الحسبان فقط المدفوعات إلى أصحاب الأرض عن استخدام خدمات هذه الأرض. ومن هنا يجب استبعاد الفائدة عن رأس المال المستثمر فى المبانى بواسطة المالك قبل احتساب الريع الاقتصادى. والسبب فى هذا التفكير هو ما جرى عليه العرف الانجليزى قديماً من قيام المالك بإعداد المعدات الثابتة كالمبانى والأسوار على نفقته الخاصة.

ومن هنا كان جزء من الإيجار الذى يدفعه المستأجر يشمل فى الحقيقة الفائدة على رأس المال المستثمر، بينما الجزء الأكبر من هذا الإيجار يدفع للمالك لكونه مالكاً للأرض.

وكثيراً ما كان يطلق على هذا الجزء الأخير بالفائض لأن صاحب الأرض كان يحصل عليه دون أى مجهود، أو نشاط من قبله يجعله صاحب حق فيه.

٢ - نظرية ريكاردو فى الريع

يعتبر ريكاردو أو باحث اقتصادى قام بتحليل طبيعة الريع ، كما أنه فتح الباب لمناقشة هذا الموضوع الحيوى منذ أوائل القرن التاسع عشر .

فقد لاحظ ريكاردو أن الحروب النابليونية وتزايد السكان أدت إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما ترتب عليه ارتفاع أثمانها ارتفاعاً كبيراً ، وترتب على ارتفاع هذه الأثمان ارتفاع الريع الذى يتقاضاه الملاك . وبدأت الأنظار كلها تتجه إلى ملاك الأراضى على أنهم يجنون أرباحاً ضخمة على حساب الأضرار التى تحيق بالشعب .

وكانت هذه النظرة الاستغلالية لأصحاب الأراضى من بين الأسباب التى أدت بآدم سميث A. Smith إلى أن يعلق على مسلك أصحاب الأراضى بأن الملاك يحبون ككل الناس أن يحصدوا ثمار ما لم يزرعوا [١] . غير أن آدم سميث وإن كان أطلق هذه الصفة على أصحاب الأرض ، وبالرغم من أن هذا التعليق يجافى الصواب فى استعمال اللغة . إذ أن الحصاد مجهود ، فهو لم يفسر لنا لماذا يتقاضى أصحاب الأرض هذا الريع . بينما قام ريكاردو بتقديم تفسير الريع بالنسبة للإقتصاد القومى كوحدة واحدة :

وقد بنى ريكاردو نظريته فى الريع على الأسس التالية [٢] :

أولاً : أن الريع هو عائد استخدام قوى الأرض الأصلية التى لا تهلك .

ثانياً : أن الريع المرتفع ليس علامة على كرم الطبيعة ، بل هو على العكس دلالة على شح الطبيعة .

ثالثاً : ترتبط النظرية بقانون تناقص الغلة ، وتتصل بنظريته فى القيمة على أساس العمل وتفسيره بأن " القيمة تتوقف على تكاليف الإنتاج بما فى ذلك الربح " .

وقد ذهب ريكاردو إلى أن السبب الوحيد الذى من أجله ينشأ الريع هو اختلاف الأرض من حيث الخصوبة والموقع ، وهذا ما أطلق عليه ريكاردو بالريع التنازلى .

---

[١] Stoniter and Haque: Ibid. p. 275

[٢] A. Smith An Inqury into the Nature and Causes of the Wealth of Nations chep. 6

ونشرح فكرة ريكاردو فى الريع التفاضلى بتعرض اولا لاختلاف الخصوبة ثم اختلاف الموقع.

اولاً : اختلاف الخصوبة :

نفرض فى هذه الحالة أن الأراضى التى يملكها المجتمع ليست على درجة واحدة من الخصوبة. أى أنها لا تدر كمية واحدة من الناتج باستخدام حجم معين من عوامل الإنتاج الأخرى. فهناك أراضى خصبة جداً يعود استغلالها بناتج كبير ، وأراضى متوسطة الخصوبة يعود استغلالها بناتج أقل ؛ وأراضى ثالثة أقل خصوبة وهكذا كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٦)

درجة الخصوبة	كمية الناتج بالأردب	ثمن الأردب	الإيراد الكلى قيمة الإنتاج الكلى	التكاليف الكلية	الريع
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
المرتبة الأولى	٢	٦	١٢	٦	٦
المرتبة الثانية	١ر٥	٦	٩	٦	٣
المرتبة الثالثة	١	٦	٦	٦	٠
المرتبة الرابعة	١/٢	٦	٣	٠	٣-

الفروض :

١ - هذا الجدول يمثل درجات متفاوتة من الخصوبة ، وهذا يعنى أن إنتاجية الأرض متفاوتة.

٢ - نفترض وجود المنافسة الكاملة بين المزارعين وفى سوق السلعة.

٣ - التكاليف الكلية تمثل الإنفاق على رأس المال والعمل والخبرة التنظيمية أى أنه يمثل التكاليف بما فى ذلك الربح العادى وهو يساوى ٦ جنيه بالنسبة للفدان الواحد.

النتائج :

على أساس الفروض السابقة يمكن أن نستخلص أن الأرض الأولى تزيد فيها الإيرادات عن التكاليف الضرورية بمقدار ٦ جنيه ، ولكن هذا الفائض يقل بقلة الخصوبة. فالأرض الثانية تحصل على فائض قدره ٣ جنيه ، بينما الأرض الثالثة

لا تحصل على فائض على الإطلاق لأن إجمالى الإيرادات يساوى إجمالى التكاليف. هذه الأرض هى الأرض الحدية ، إذ نظرا لارتفاع تكاليف الزراعة على الإيراد نجد أن الأرض الرابعة لا ستغل. ولهذا يلاحظ من الجدول أن الفائض سالب ـ٣ .

من ذلك نجد أن اختلاف الخصوبة يؤدى إلى اختلاف الفائض الذى يطلق عليه الريع التفاضلى أو الريع الفرقى Differential Rent كما يلاحظ أن الأرض الحدية Marginal Land تغطى فقط التكاليف الضرورية للإنتاج بما فى ذلك الربح.

هذا الريع الذى يحصل عليه المزارعون لن يلبث أن يتحول فى النهاية إلى ملاك الأراضى ، نظرا لأن وجود مثل هذا الفائض من شأنه أن يحرك الرغبة عند المزارعين لاستغلال هذه الأراضى. ونتيجة لاستمرار التنافس بين المزارعين سوف يتمكن أصحاب الأراضى من المطالبة عند انتهاء عقود الإيجار بمبالغ أكبر لتحديد الإيجار . وبهذا الشكل سوف يؤدى كل ارتفاع فى الإيجار إلى اقتطاع هذا الفائض من المزارعين وتحويله إلى أصحاب الأراضى. أى أن هذا الفائض الذى حصل عليه المزارعون نتيجة لاختلاف الخصوبة سوف يتحول فى النهاية ، وفى الفترة الطويلة إلى ريع لمالك الأرض ، ولا يبقى للمزارع إلا الربح العادى ، وهو الربح الذى يكفى - فرضاً - ليقوم المزارعون باستغلال مواردهم فى الزراعة.

ثانياً : الاختلاف فى الموقع

وكما تختلف الأراضى من حيث الخصوبة فإنها تختلف أيضاً من حيث قربها من السوق ، وفى هذه الحالة تتساوى الإيرادات الكلية ، وتختلف التكاليف الكلية ، ويؤدى الفرق بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية إلى وجود فائض كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (٣٧)

درجة القرب من السوق	كمية الناتج بالأردب	ثمن الوحدة	الإيراد الكلى قيمة الناتج الكلى	التكاليف الكلية			الريع
				للزراعة	للنقل		
		قرش	قرش	قرش	قرش	قرش	قرش
قريبة	٢	٥	١٠	٦	٢	٨	٢
بعيدة	٢	٥	١٠	٦	٣	٩	١
نائية	٢	٥	١٠	٦	٤	١٠	صفر

من هذا المثال والمثال السابق نلاحظ أن الريع هو الفائض فوق التكاليف الضرورية لإنتاج المحصول ، وبالتالى لا يشترك فى تحديد الثمن ، بل بالعكس هو نتيجة للثمن إذ نجد ان ارتفاع الريع أو انخفاضه إنما يرجع إلى ارتفاع أو انخفاض الثمن الذى تباع به الوحدة من السلعة المتجة. ففى المثالين السابقين لو فرضنا ارتفاع الثمن فإن قيمة الناتج الكلى يرتفع ، ونظراً لأن التكاليف الكلية ثابتة إذ أنها تتحدد مستقلة عن الثمن ، فإن الفائض يزيد ، وهذا معناه زيادة الريع ، وبالعكس إذا انخفض الثمن يقل الريع.

٣ - الانتقادات التى وجهت إلى نظرية ريكاردو فى الريع التفاضلى

١ - وصف ريكاردو لقوى الأرض الإنتاجية بأنها قوى أصلية لا تهلك وصف غير دقيق. فإذا كان الإهمال فى الصيانة يؤدى إلى تدمير قدرة الأرض الإنتاجية ؛ فإن العناية بالأرض والاكتشافات العلمية التى يسعى وراءها الإنسان كل يوم من شأنها أن تزيد من هذه القدرة الإنتاجية.

٢ - إن الريع التفاضلى لا يقتصر فقط على الأرض ، وإنما يمتد إلى عوامل الإنتاج الأخرى التى توجد فيما بين وحداتها المختلفة فروق طبيعية فى الكفاية الإنتاجية ، كعنصر العمل مثلاً. فالأفراد ذوى المواهب الممتازة يحصلون على مكاسب أكبر من مكاسب الأفراد العاديين. والفرق بين مكاسب الفئة الأولى والفئة الثانية يمثل بلا شك ريعاً ، شأنه فى ذلك شأن الريع الذى تحصل عليه الأرض الأكثر خصوبة بالمقارنة مع الأرض الأقل خصوبة. ويسمى الريع الذى يحصل عليه عنصر العمل فى هذه الحالة بريع المقدرة الشخصية Ability Rent .

٣ - تقرر النظرية الريكادية أن الأراضى الأكثر خصوبة تحصل على ريع أكبر من ريع الأراضى الأقل خصوبة ، وهذا لا يعتبر تفسيراً لنشأة الريع ، وإنما هو تفسير لتفاوت الريع.

إن وجود الفروق بين خصوبة الأراضى الزراعية ليست كافية فى حد ذاتها على تحصيل الأراضى المختلفة على ريع. فإذا ما توافرت الأراضى ، وأصبحت غير نادرة بالنسبة للطلب عليها ، فإنها لا يمكن أن تحصل على ريع مهما كانت درجة خصوبتها.

إذن فليس مجرد اختلاف الخصوبة هو السبب فى نشأة الريع ، وإنما الندرة هى فى الحقيقة السبب الرئيسى فى الحصول على الريع.

٤ - ريع الندرة

الفروض

نفرض فرض مبسط لشرح النظرية وهو أننا بصدد جزيرة اكتشفت حديثا ذات خصائص معينة كالآتى :

١ - مساحة الجزيرة محدودة وهذا شيء طبيعى.

٢ - جميع القُطع المكونة للجزيرة متجانسة فى الخصوبة ، وليس لفدان على آخر ميزة من حيث الموقع.

٣ - أرض الجزيرة مخصصة فقط للزراعة. أى ليس لها استعمال آخر غير الزراعة.

٤ - أنها تنتج محصولاً واحداً فقط وليكن القمح.

٥ - ملكية هذه الجزيرة موزعة بين عدد كبير من الملاك. معنى ذلك وجود المنافسة بين الملاك وعدم وجود الاحتكار.

٦ - الملاك ورثة ، وهم لا يريدون زراعتها بأنفسهم ، وليس لديهم نية بيعها كما لا يمكنهم شراء أراضى جديدة.

٧ - الملاك غائبون عن الجزيرة أى لا يسكنون الجزيرة وإنما يسكنون فى مناطق أخرى.

لا شك أن هذه الفروض تحكمية ، ولكنها ضرورية لتبسيط المشكلة الاقتصادية حتى يمكن أن نصل منها إلى نظرية كاملة ، فى حالتى الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة.

أولاً : فى حالة الزراعة الخفيفة

نبدأ مناقشتنا بأن نفرض :

١ - وجود مزارع واحد وفد إلى الجزيرة ويريد احتراف الزراعة.

٢ - كل ما يلزمه حينذاك عامل إنتاجى فى العمل. وهو بشخصه يمثل هذا العنصر.

٣ - يحتاج الى عامل اخر يتعاون معه لكى يبدا الإنتاج. وتمثل الأرض هذا العنصر الثانى.

٤ - ونفرض كذلك أنه جاء مزودا ببعض الآلات الزراعية ، وهذا يمثل عنصر رأس المال.

هذا من ناحية العرض.

ومن ناحية الطلب

ونفترض أنه ينتج لسوق عالمية تسودها المنافسة الكاملة ، بمعنى أن سوق هذه الجزيرة يمثل جزءاً ضئيلاً من العرض الكلى ، وفى هذه الحالة ثمن القمح سيكون ثمناً ثابتاً.

فى هذه الجزيرة سيجد هذا العامل الأوحد نفسه مضطراً لزراعة الجزيرة كلها ، ولوجود المنافسة الكاملة بين الملاك ، فهو سوف لا يدفع ريعاً للأرض التى يريد زراعتها ، لأنه لو أراد مالك منهم أن يجبره على دفع ريع ، فسوف ينتقل إلى أرض جارة لزراعتها مجاناً. فكل الملاك كما افترضنا لا يريدون زراعة الأرض بأنفسهم ولذلك سوف تعمل المنافسة بين الملاك على جعل ثمن خدمة الأرض مجاناً أى صفر.

ويستمر المزارع فى إضافة وحدات جديدة من الأرض ، إلى أن يصبح إيراده الحدى الصافى مساوياً لثمن خدمة الأرض أى صفر. أو بعبارة أخرى يستمر المزارع فى إضافة وحدات جديدة من الأرض حتى تصبح قيمة الناتج الحدى مساوية للتكلفة التى يتحملها فى إيجار هذه الأرض ، وهنا تكون الزراعة قد وصلت إلى الحد النهائى فى الزراعة الخفيفة Extenstive Margin of Cultivation [1]

---

[1] Stonier and Hague. Ibid p. 278.

ويمكن توضيح ذلك بيانيا على النحو التالى :

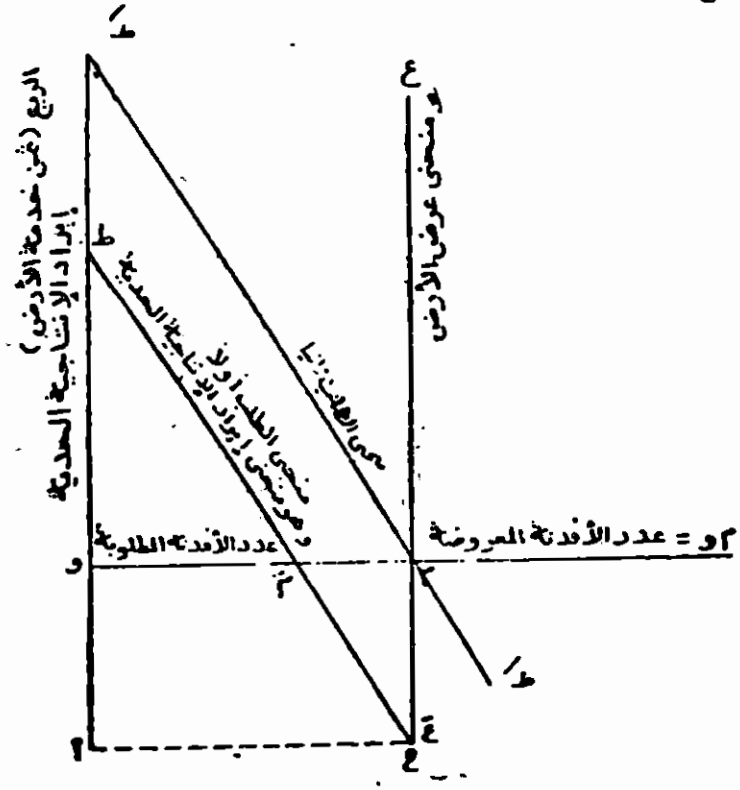

شكل رقم (٨٦)

فى هذا الشكل المنحنى ط ط يمثل الطلب على خدمات عنصر إنتاج الأرض وهو فى الوقت نفسه يمثل منحنى إيراد الإنتاجية الحدية للأرض فى الجزء الهابط منه بالنسبة لذلك المزارع الوحيد فى الجزيرة ؛ ع ع يمثل منحنى عرض الأرض وهو خط رأسى عمودى على المحور الأفقى يدل على ثبات الكمية وهى و م بمعنى أن عرض الأرض عديم المرونة كما جاء فى فروض النظرية.

عند منحنى الطلب ط ط ليس هناك ثمن لخدمات الأرض ؛ إذ لو أريد زراعة الأرض كلها وهى تمثل و م فدانا لتعين على أصحاب الأرض أن يدفعوا هم إلى المزارع و أ = م ع من النقود ثمنا ليدفعوه إلى زراعة الأرض.

ولما كان ذلك من غير المعقول عملا فإن المزارع سيكتفى بزراعة و م ؛

٥ - نفترض بعد ذلك ان نجاح هذا المزارع دفع مزارعين جدد إلى هذه الجزيرة وسنفترض ان المزارعين الجدد على نفس القدر من الكفاية الإنتاجية. في هذه الحالة طالما أن عدد المزارعين لم يصبح من الكبر حتى يتمكنوا من زراعة ارض الجزيرة كلها فلن يكون هناك مبرر لدفع ريع لأصحاب الأراضى لوجود المنافسة الكاملة بين أصحاب الأراضى. هذا الريع لا شك سوف يكون أكبر من الصفر.

٦ - ولكن عندما تزرع الجزيرة كلها ويزيد عدد المزارعين سوف يكون هناك عدد من المزارعين بلا أرض ؛ وطالما أن راغبون فى زراعة الأرض ففى هذه الحالة سوف يكونون على استعداد لدفع مقابل لكى يحصلوا على أرض لزراعتها وهنا سوف يتقاضى أصحاب الأرض ريعاً ممن يرغب فى استئجار الأرض لزراعتها وهذا يؤدى بدوره إلى أن يدفع كل المزارعون ريعاً واحداً قدره و أ لتجانس الأرض لوجود المنافسة الكاملة بين أصحاب الأراضى هذا الريع لا شك سوف يكون أكبر من الصفر.

ويصبح كل مزارع فى هذه الحالة يزرع تلك الكمية من الأرض التى يتساوى عندها الإيراد الحدى للانتاجية (قيمة الناتج الحدى لوجود المنافسة الكاملة) مع الريع (التكلفة الحدية) عند النقطة ح وهى أقل من المساحة التى كان يزرعها من قبل كما يتضح من الشكل الآتى :

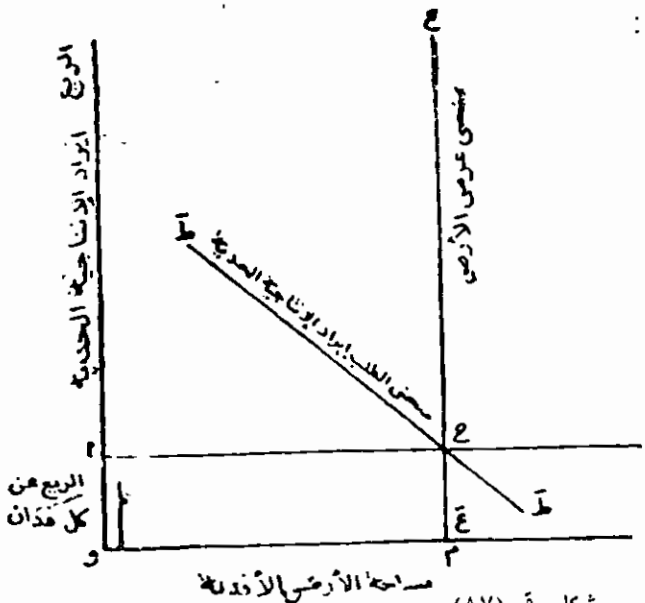

شكل رقم (٨٧)

النتيجة :

١ - كل مزارع على حدة سيجد من مصلحته ان يستعمل مساحة أقل مما كان يستعمله عندما كانت الارض سلعة حرة.

٢ - زيادة عدد المزارعين الأكفاء ، وإن كان قلل من مساحة الارض التى يستخدمها كل منهم على حدة ؛ فإن الإيراد الحدى للإنتاجية عند كل مزارع تساوى الإيراد الحدى للإنتاجية عند الأحرين ، وهى تساوى الريع الذى يجب أن يدفعه عن كل فدان مما يجعل المزارعين يزرعون مساحات متساوية.

ثانياً : فى حالة الزراعة الكثيفة

درسنا هنا مشكلة الريع من وجهة نظر المزارع الفرد الذى يقرر كم من الأفدنة سوف يزرع. أى أننا درسنا الحد التوسعى للزراعة. والآن نريد أن ندرس مشكلة الريع من وجهة نظر الحد التعمقى للزراعة.

أى أننا نريد أن نعرف كيف يحاول الفرد أن يقرر كم من ساعات العمل يريد أن يعمل فى الأرض. أو بعبارة أخرى كم من وحدات العمل ووحدات رأس المال يجب أن تستخدم مع الأرض باعتبارها عنصرا ثابتا.

ثم نفرض أن كل وحدة من العمل هى ساعة زمنية من العمل بمساعدة مقدار معين من رأس المال.

الفروض :

١ - العامل الثابت يمثل مساحة محدودة من الأرض.

٢ - العامل المتغير يمثل وحدات معينة من العمل مع مقدار ثابت من رأس المال.

٣ - توفر المنافسة الكاملة فى سوق عوامل الإنتاج وفى سوق السلعة بمعنى أن التكاليف المتوسطة = التكاليف الحدية وقيمة الناتج الحدى = الإيراد الحدى للإنتاجية.

٤ - ويقضى هذا تجانس الكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج المتغيرة وثبات ثمن الوحدة من السلعة المنتجة.

فى ظل هذه الفروض يمكن وضع الجدول الآتى

جدول رقم (٣٨)

حدات العمل ورأس المال العامل المتغير	الناتج الحدى المادى	ثمن الوحدة من الناتج	قيمة الناتج الحدى للإنتاجية	الانفاق على كل وحدة من العمل ورأس المال	الفائض
			أ ٠ ح	ت م = ت ح	
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الأولى	١	٥	٥	٢٥	٢٠-
الثانية	٤	٥	٢٠	٢٥	٥-
الثالثة	٨	٥	٤٠	٢٥	١٥
الرابعة	١٢	٥	٦٠	٢٥	٣٥
الخامسة	١٥	٥	٧٥	٢٥	٥٠
السادسة	١٣	٥	٦٥	٢٥	٤٠
السابعة	١٠	٥	٥٠	٢٥	٢٥
الثامنة	٨	٥	٤٠	٢٥	١٥
التاسعة	٥	٥	٢٥	٢٥	٠
			٣٨٠	٢٢٥	١٥٥

ملاحظات على الجدول :

١ - يرجع تزايد الناتج الحدى المادى فى المرحلة الأولى ثم تناقصها فى المرحلة الثانية إلى قانون تناقص القلة.

٢ - يستمر المزارع فى إضافة وحدات من العنصر المتغير إلى أن يصل إلى تلك الوحدة التى سوف تغل له دخلاً يساوى تماماً ما تتكلفه. أى نقطة تعادل الإيراد الحدى للإنتاجية مع التكلفة الحدية. وهذه هى الوحدة الحدية.

٣ - الوحدات التى تكون داخل الحد Intra Marginal هى التى يدفع منها الريع لأن إيراد الإنتاجية الحدية لها أكبر من التكلفة الحدية. وتعمل المنافسة بين المزارعين على نقل ذلك الريع من أيديهم إلى أيدى الملاك.

٤ - الوحدة الحدية لا تساهم بشىء من قيمة هذا الريع ، وإن كان من الممكن استخدامها فى العمل.

٥ - عندما يتحقق التعادل بين الإيراد الحدى للإنتاجية والتكلفة الحدية تكون الزراعة قد وصلت إلى الحد الكثيف.

٦ - الريع يساوى الفرق بين قيمة الناتج الكلى والتكاليف الكلية عند الحد الكثيف. وفى هذا الجدول قيمة الناتج الكلى ١٨٠ جنيهاً والتكاليف الكلية ٢٢٥ جنيهاً.

∴ الريع = ٣٨٠ - ٢٢٥ = ١٥٥ جنيهاً.

٧ - إذا ارتفعت الكفاية الإنتاجية يزيد الناتج الحدى المادى ، وهذا بدوره سوف يعمل على زيادة الحد التعمقى للزراعة ، حتى يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية مع التكاليف الحدية.

وعلى ذلك فلكى يحقق المزارعون أقصى ربح ممكن لهم فإنهم يسلكون إحدى سبيلين :

أولاً : عند كل مستوى من الريع لابد أن يزرعوا مساحة من الأرض كافية للوصول إلى الحد التوسعى للزراعة.

ثانياً : إذا كانت مساحة الأرض محدودة بالنسبة لهم ، فعند منحنى عرض العمل الذى يواجههم سوف يستخدمون وحدات من العمل ورأس المال إلى الحد التعمقى للزراعة بالقدر الكافى الذى يوصلهم .

الخلاصة :

يمكن أن نجعل النتائج الأساسية التى توصلنا إليها من المناقشة السابقة فيما يلى :

أولا : حيث أننا افترضنا ابتداء أن مساحة الأرض محدودة ، أى أن العرض عديم المرونة ، فإن أى تغير فى الريع مهما زاد لن يساعد على زيادة مساحة الأرض الموجودة .

وعلى أساس الفروض التى قدمناها وهى تجانس الخصوبة والموقع والمنافسة الكاملة بين الملاك والمستأجرين ، فإن جميع المزارعين يتعين عليهم دفع ريع متساو وهو يتحدد بمقدار الطلب على الأرض ومقدار المعروض منها .

ثانياً : أى تغيرات فى الريع إنما تحدث نتيجة لإحدى أمور ثلاث .

١ - إذا ظل ثمن المنتج وإنتاجية ثابتتين ، فإن الريع سوف يرتفع إذا زاد عدد المزارعين .

٢ - إذا ظلت مساحة الأرض وإنتاجيتها الحدية ثابتتين ، فإن الريع سوف يرتفع إذا زادت أثمان منتجات الأرض .

٣ - إذا ظلت أثمان المنتجات ومساحة الأرض ثابتتين ، فإن الريع سوف يرتفع إذا زادت الإنتاجية الحدية للأرض .

ثالثا : هذا النوع من الريع هو ريع الندرة ، وهو ينشأ بسبب ندرة الأرض المتجانسة .

رابعا : الخاصية الأساسية لريع الندرة ، أنه بينما يؤدى ارتفاع أثمان خدمات عوامل الإنتاج الأخرى إلى زيادة المعروض من خدماتها ولو فى الفترة الطويلة ، فإن ارتفاع الريع لا يؤدى إلى زيادة مساحة الأرض ، أى زيادة عرضها .

وعلى ذلك فالمكاسب الكبيرة التى تحصل عليها الأرض قد تظل موجودة ويحصل عليها ملاك الأراضى حتى فى الفترة الطويلة ، وهذا ما لا يتأتى لعناصر الإنتاج الأخرى ، لأن زيادة مكاسب العناصر الأخرى سوف يؤدى إلى زيادة

عرضها لمقابلة الطلب الجديد المتزايد عليها ، هذه الخاصية المميزة للأرض هى نتيجة لكون الأرض بصفة عامة جامدة العرض.

خامسا : فرض ضريبة على الريع لا يؤثر فى المساحة المزروعة ، لأنه ليس فى وسع أصحاب الأراضى تقليل مساحتها ، حتى ولو امتصت الضريبة كل الريع الذى يحصلون عليه.

٥ - الريع وإيراد التحول :

على أساس فرضنا أن الأرض لا تصلح إلا لاستعمال واحد فقط ، يكون ثمن عرض الأرض صفرا ، لأنه ليس هناك فرصة بديلة لاستعمال الأرض غير عدم استعمالها. وعند عدم استعمالها لا يحصل أصحابها منها على مكسب ما ، ومن ثم فإن ثمن عرضها لابد وأن يساوى صفرا ، من ذلك نجد أن جميع مكاسب الأرض فى المعنى الاقتصادى هى بمثابة فائض عن ثمن عرضها أى أنها تعتبر ريعا.

وعلى هذا الأساس من وجهة نظر الاقتصاد القومى كوحدة ، نظر ريكاردو إلى الريع على أنه فائض فوق التكاليف ، أى أن الريع لا يدخل فى تكاليف الإنتاج ، وبالتالى فإنه لا يشترك فى تحديد الثمن ، لأن دفعه لا يلزم لزراعة الأرض ، كما أن عدم دفعه لا يؤدى إلى الامتناع عن زراعة الأرض كما سبق أن أوضحنا. أو بعبارة أخرى نظر ريكاردو إلى الريع بالنسبة للإقتصاد القومى كوحدة على أنه نتيجة وليس سبباً لأثمان المنتجات الزراعية.

ولكن إذا أسقطنا فرض تخصص الأرض فىَ زراعة نوع واحد من المنتجات ، وبدأنا مناقشة ثمن عرض الأرض بالنسبة لنوع واحد من الزراعة ، فإن ثمن عرض الأرض فى هذه الحالة لا يمكن أن يساوى صفرا.

فإذا فرضنا من وجهة نظر المنتج الفرد أن الأرض يمكنها انتاج محاصيل أخرى ، فلكى تبقى فى زراعة محصول ما لابد أن تربح من المكاسب ما يمنع من زراعتها بمحصول آخر. ويمكن إيضاح هذه النقطة بالمثال الآتى :

إذا فرضنا أن زراعة الفدان بأى محصول معين وليكن القمح يدر دخلاً للمزارعين قدره ١٥ جنيهاً ، ولكن إذا كان فدان القطن يدر دخلاً لمزارع قدره ٢٠ جنيهاً ، فإن الحد الأدنى اللازم لزراعتها قطناً أن يدر له الفدان ١٥ جنيهاً والا

لتحول عنها الى زراعة أخرى . هذه الخمسة عشر جنيها تعتبر فى هذه الحالة ايراد تحول بالنسبة للأرض ويكون الريع حينئذ خمسة جنيهات .

واذا فرضنا كنتيجة لحدوث تنمية اقتصادية أن زاد الطلب على القمح وهو المحصول الثانى فى الأهمية بعد القطن بحيث أصبح من الممكن لمزارعى القمح أن يدفعوا ٣٠ جنيها لزراعة الفدان قمحا بينما مزارعو القطن ما زالوا يعرض ٢٠ جنيها لزراعة الفدان قطنا ، فإن الأرض فى هذه الحالة سوف تنتقل إلى زراعة القمح بدلا من زراعة القطن .

ومن وجهة نظر زراعة القمح سوف يكون إيراد التحول بالنسبة لكل فدان ٢٠ جنيها لكى تمنع الفدان من التحول من زراعة القمح إلى زراعة القطن ويكون ريع الفدان فى هذه الحالة ١٠ جنيهات وهو الفرق بين إيراد التحول (٢٠ جنيها) والمبلغ الذى يدره الفدان (٣٠ جنيها) بزراعته قمحا .

ومن هنا نجد أن إيراد التحول يدخل فى تكاليف الإنتاج ، ويصبح تعريف الريع من وجهة نظر صناعة معينة هو :

" الريع هو الفائض الذى يزيد عن المبلغ الواجب دفعه لبقاء العنصر الإنتاجى فى صناعة ما " .

وعلى ضوء فكرة إيراد التحول من السهل أن نتبين أن الأرض التى يكون عرضها عديم المرونة بالنسبة للإقتصاد القومى كوحدة (مما يجعل العائد الذى تحصل عليه ريعا) من الممكن أن يصبح عرضها تام المرونة من وجهة نظر صناعة ما بالذات ، وبالتالى من الممكن ألا تكسب ريعا على الإطلاق من وجهة نظر هذه الصناعة .

معنى هذا أن إيراد التحول بالنسبة للإقتصاد القومى كوحدة سيكون صفرا ؛ وتصبح كل المكاسب ريعا ، هذا ما أراد ريكاردو إظهاره فى نظريته للريع التفاضلى . بينما من وجهة نظر المزارع نجد أن الأرض لها تكلفة كأى عنصر أخر من عناصر الإنتاج التى نستخدمها ، فإذا لم يدفع الريع عن كل فدان كما تقدره المنافسة بين اصحاب الأراضى والمزارع الآخر ، فإن الأرض سوف تنتقل إلى مزارع ثالث .

على ذلك فبالنسبة للمزارع الفرد سوف يكون الريع كله نفقة اى تكلفة بقاء الارض فى حوزته وعدم تحولها الى حوزة فرد اخر ٠

شبه الريع :

فى الفترة القصيرة لا يتجاوب عرض جميع عوامل الإنتاج تجاوباً كاملا مع التغيرات فى أثمانها ؛ وعلى ذلك فهناك شىء من التشابه فى الفترة القصيرة بين عوامل اف،تاج ذات العرض غير تام المرونة٠ غير أن بعض عوامل الإنتاج المتخصصة كالآلات مثلاً تختلف فى الفترة الطويلة عن الأرض فى أنه يمكن زيادة العرض منها بنسبة كبيرة٠

فالآلات تخلقها مجهودات الإنسان ، أو عمله ، أما الأرض ، فهى ليست من خلق الإنسان ، أو عمله ، بل هى هبة من هبات الطبيعة ، ولذلك لا يستجيب عرض الأرض فى الفترة الطويلة إلى زيادة الطلب ، وفى حين يستجيب عرض الآلات فى خلال هذه الفترة لزيادة الطلب عليها٠

وعلى ذلك ففى الفترة الطويلة سوف تكسب الأرض ريعاً ، فى حين لا تكسب الآلات طالما كانت هناك منافسة إلا ما يكفى فقط لاستمرار وجودها٠

ولكن فى الفترة القصيرة لا يوجد أى فرق بين مكاسب الأرض ومكاسب الآلات لأن زيادة الطلب عليها سوف يفشل فى جعل العرض يتجاوب مع تلك الزيادة ، ومن هنا تتشابه الآلات مع الأرض فى أن مكاسبها تقترب من شىء كالريع عندما يزيد الطلب عليها فى الفترة القصيرة٠

ويسمى هذا الفائض الذى تكسبه عناصر الإنتاج (الممكن إعادة إنتاجها فى الفترة الطويلة) بشبه الريع Quasi Rent ٠

هذا الفائض يختفى فى الفترة الطويلة عندما يتم إنتاج مثيلات لها فى المستقبل٠

وقد استعمل مارشال إصطلاح شبه الريع ليصف به العائد الذى تكسبه عناصر الإنتاج من هذا النوع تمييزاً لها عن مكاسب الأرض ودلالة على أنها مكاسب مؤقتة تختفى فى الفترة الطويلة٠

وعلى الرغم منا ليس فى الإمكان إيجاد تعريف دقيق شامل لشبه الريع فإنه يمكن تعريفه إجمالاً بأنه٠

" العائد الذى تكسبه الآلات وما فى حكمها فى الفترة القصيرة مطروحاً منه تكلفة بقائها صالحة للإستمرار فى العمل من خلال هذه الفترة "٠

وإذا كان الجزء اللازم لإصلاحها والعناية بها لتستمر فى إنتاجها فى الفترة القصيرة يعتبر جزءاً من التكاليف المتغيرة ، فإن شبه الريع لا يعتبر جزءاً من التكاليف المتغيرة ، وإنما هو فائض فوق هذه التكاليف ، ولكنه يتحول فى الفترة الطويلة ليصبح عنصراً من عناصر التكاليف٠

ويتوقف حجم هذا الفائض على زيادة مكاسب الآلات فى الفترة القصيرة عن تكاليف صيانتها فى نفس الفترة٠

ويأخذ حكم الآلات فى هذا الصدد المنازل أثناء الحروب ، وفى فترات التنمية وكذلك خدمات السفن التجارية والخبرات الفنية فى حالة زيادة الطلب المفاجىء عليها٠